

ورد بقيام الدليل على عدم قدرته تعالى و ارادته قالوا تعلق قدرة العبد و ارادته
 بالفعل منع من تعلق قدرته و ارادته تعالى بالفعل ولا يلزم الجزم لانه تعالى قادر على
 إيجاد الفعل بان يسلب من عبده القدرة عليه و الارادة له قلنا اعترفم بالجزم على
 يسلب و جعلم الاضعف يمنع الاقوى علان السلب عندكم لا يجوز بمقتضى وجوب
 الاصطح و ربما تمسكوا بان لو كان خالقا لافعال العباد كان هو القائم و القاعد
 و الاكل و الشارب الى وهذا جهل عظيم لان المتصف بالشيئين قام به ذلك الشيء
 لان امره او امره ان الله هو الخالق للسواد و لا يصف به و غير ذلك و ربما
 يتسك بقوله تعالى فبارك الله احسن الخالقين و اذ خلق من الطين كهيئة
 الطير باذن و الجواب ان الخلق هنا بمعنى التقدير الكسبي على ما استضع مع طاق
 الاول من التغليب و المراد لو فرض خالقين قالوا لو لم يكن مؤثرا في فعله لكان له
 حجة بان لا يستحق عقابا قلنا هو لا يرحق على مذهبكم لان القدرة و واعى
 الفعل من ارادة و شهوة و غير ذلك مما يجب مع الفعل و لا بد و جدها الله تعالى
 فيه فيكون مجورا لانه لكسب و اختيار ظاهره على ما سئذ ذكره و الجملة فالحق الذي
 فيه النجاة مذهب الاشعري و الجماعة ان افعال العبد مخلوقة لله تعالى و الله
 خالقكم و ما تعلمون و ليس لقدرة المادة الا المقارنة فهو ظاهر فان القدرة للمادة
 ليس من شأنها التاثير و في كلام الامدى ان من شأنها التاثير و عدم تاثيرها انما
 هو لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى و في كلام صاحب التصديق ان القدرة للمادة
 على الفعل و الجهور على انها شرط لاداء الفعل لاعلة و اعترض بعض المتأخرين بان
 القدرة للمادة لا دخل لها عند اصحابنا في وجود الافعال اصلاح لا يظهر فرق
 من حيث عدم التاثير بين كونها علة او شرط و اجاب بان المراد بالعلة و الشرط
 القادريان الظاهريان كما ساس لنا رعدة الارواق و بين الملاق شرطه هذا هو



وكرر

وكن الظن ان الذي يعد سببا او شرطا في تاثير الموفق ليس هو القدرة بل ارادة العبد
 بيانه ان العبد اذا توجهت ارادته لفعل من افعالها كالصلاة او حمد الله تعالى في العبد
 سبب من اثنين احدهما فعله بالمعنى الحاصل بالمصدر في حركته و سخطه و الثاني
 قدرته المتعلقة بفعله تعلق مقارنته و تعلقها المذكور هو فعله بالمعنى المصدر
 فالسبب توجه ارادة العبد و المسبب تيان و جوعه بان او جدها المولى تعالى
 مقترنين و هما فعل العبد و قدرته فلا ينافي سبج جعل احدهما علة او شرطا
 للآخر و انما السبب و الشرط في إيجاد الموتر لها ارادة العبد كنه عادي
 لاعقلى فاذا قصد العبد فعل الخير خلق الله فيه قدرة فعل الخير و خلق
 الخير معها و ان قصد فعل الشر خلق الله فيه قدرة فعل الشر و خلق الشر معها
 فكان هو الموفق لقدرة فعل الخير يقصده فعل الشر فيستحق ان قلنا
 قد علمنا ما تقدم ان ارادة العبد سبب في خلق قدرته و فعله و ما السبب
 في ارادته قلنا قال بعض المحققين و اما صفة ارادة العبد و جعلها متعلقة
 بالفعل فليس خلق الله عز وجل حتى يلزم الجبر بل هي صفة نفسية ثابتة لها
 لذاتها فالها صفة من شأنها التخصيص ك ارادة الله تعالى و كونها هي مخلوقة لله
 تعالى لا يلزم منه الجبر كان صد و ارادته تعالى عن ذاته بالاجاب على ما خال اليه
 الرادى و من تبعه في الصفات لينا في كونه فاعلا مختارا بالاتفاق اه اقول
 كمن في التحقيق هنا الاخلصه من الجبر الباطني فان الارادة و جميع دواعي الفعل
 الموفرة على وجوده مخلقة تعالى كما سبق و لذلك قال السنوسي و مما يجل مذهب
 المعتزلة ان ما فرضه و امنه لا يزلهم و ان قالوا ان القدرة للمادة هي الموفرة في الافعال
 الاحتبارية و ذلك انهم وافقوا على انه جعل و علة هو الخالق القدرة للمادة و الذي
 للفعل من الشهوة فيه و قوة تصميم العز عليه و نحو ذلك من اسباب الفعل و اذا